الأنباء
الاربعاء 4 نوفمبر 2015

تماشيا مع تأجيل رفع أسعار الفائدة الأميركية

«الوطني»: تراجع عوائد أدوات الدين السيادية الخليجية بالربع الثالث

العوائد السيادية في دول مجلس التعاون

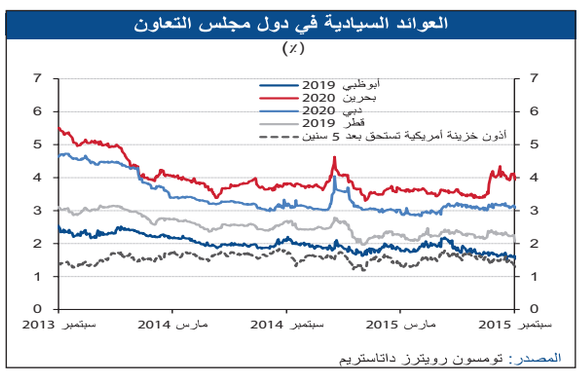

المصدر: تومسون رويترز داتاستريم

مبادلات مخاطر عدم السداد في دول مجلس التعاون

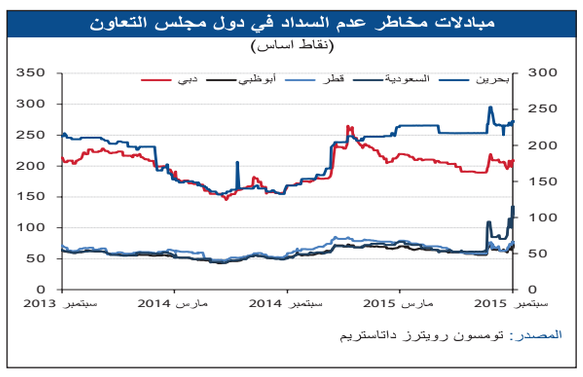

المصدر: تومسون رويترز داتاستريم

سعر نفط البرنت

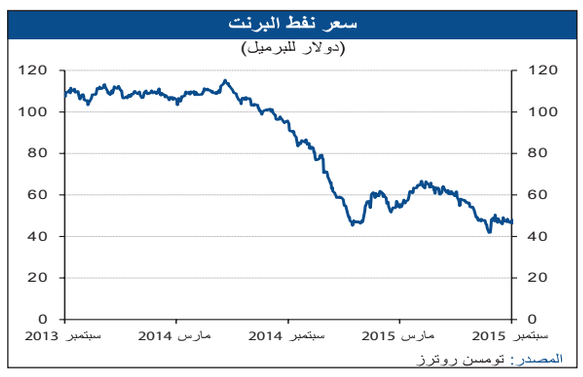

المصدر: تومسن روترز

مجموع الدين القائم التقليدي في دول مجلس التعاون

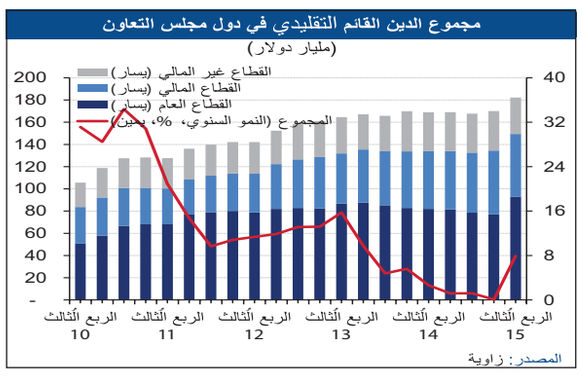

المصدر: زاوية

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان عوائد أدوات الدين السيادية الخليجية تراجعت خلال الربع الثالث من العام 2015 تماشيا مع تأجيل رفع أسعار الفائدة الأميركية على الرغم من صدور سندات حكومية جديدة وتوقع المزيد من الاصدارات. وقد ارتفعت علاوات تغطية المخاطر للدول ذات الأوضاع المالية الاكثر عرضة لتراجع أسعار النفط. وشهد مخزون السندات التقليدية القائمة ارتفاعا جيدا متأثرا بتزايد نشاط اصدار السندات الحكومية، الأمر الذي قد تسبب في تقلص نشاط أدوات الدين في القطاع الخاص الذي شهد ركودا ملحوظا في الربع الثالث من العام 2015. ولكننا نتوقع أن تتسارع وتيرة الاصدار في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الأشهر القادمة في جميع القطاعات. واشار التقرير الى ان أسواق السندات في دول مجلس التعاون الخليجي ترقبت قيام مجلس الاحتياط الفيدرالي برفع أسعار الفائدة لمعظم الربع الثالث من العام 2015، ليتراجع نشاطها بعد ذلك بصورة طفيفة فور اتخاذ المجلس قرار الحفاظ على مستوى أسعار الفائدة. فقد ارتفعت العوائد خلال فترة الترقب تلك في دول مجلس التعاون الخليجي في مطلع الربع الثالث من العام 2015، الا أن الركود الذي ساد المشهد الاقتصادي العالمي قد بدد تلك التوقعات بشأن رفع الأسعار في شهر سبتمبر. وعندما اتخذ المجلس قرار الحفاظ على مستوى الأسعار وعدم الرفع، تراجعت العوائد في دول مجلس التعاون الخليجي بصورة أكبر.

زيادة علاوات تغطية المخاطر للدول المعتمدة على النفط المتراجع

نمو مخزون السندات التقليدية متأثراً بنشاط إصدار السندات الحكومية

ارتفاع مبادلات مخاطر عدم السداد بدول الخليج

أسعار النفط

وأضاف التقرير ان التراجع الكبير في أسعار النفط والمخاوف بشأن مسائل الاستدامة المالية ساهم في ارتفاع العوائد على السندات في بعض دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الثالث من العام 2015. اذ تراجعت أسعار النفط الى أقل مستوى لها في أغسطس متأثرة بوجود العديد من المخاوف حول تباطؤ نمو الطلب الذي تسبب فيه تراجع بيانات الاقتصاد الصيني واستمرار وفرة الانتاج النفطي. وأدى هذا التراجع في الأسعار الى اثارة بعض المخاوف من جديد بشأن ضعف الأوضاع المالية في دول مجلس التعاون الخليجي. فقد ارتفعت العوائد على السندات الأقل قوة كسندات البحرين.

وقال التقرير انه على الرغم من وجود بعض التقلبات الا أن العوائد على السندات قد شهدت تراجعا في الربع الثالث من العام 2015 في معظم دول مجلس التعاون الخليجي. فقد تراجعت عوائد السندات لفترة 4 الى 5 سنوات بواقع 12 الى 28 نقطة أساس لأبوظبي ودبي وقطر لتستقر عند 1,60٪ و3,11٪ و2,14٪ على التوالي. بينما شهدت السندات في البحرين زيادة في العوائد بواقع 37 نقطة أساس متأثرة بالمخاوف التي ظهرت بشأن الأوضاع المالية والسياسية.

الفائدة الأميركية

ولفت التقرير الى ان التوقعات بشأن ارتفاع العوائد في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي مازالت تتماشى مع رفع أسعار الفائدة المرتقب والذي كان أمرا مستبعدا نتيجة الضغوطات التي فرضها الاقتصاد العالمي وتطوراته على قرار مجلس الاحتياط الفيدرالي بهذا الشأن. اذ كان المجلس قلقا بشأن التسبب في تدفقات ضخمة من الأسواق الناشئة وتقلبات الأسواق المالية بالاضافة الى تراجع الاقتصاد الصيني. الا أن الرفع يبدو محتملا في العام 2015 لاسيما مع موافقة 13 من أصل 17 عضوا من لجنة السوق المفتوح الفيدرالي.

مخاطر السداد

واشار التقرير الى ارتفاع مبادلات مخاطر عدم السداد نتيجة وجود بعض المخاوف بشأن الأوضاع المالية لدول مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية. فقد ارتفعت مبادلات مخاطر عدم السداد بصورة ملحوظة في الدول المنتجة للنفط في نهاية الربع الثالث من العام 2015 بعد أن تراجعت أسعار النفط بصورة أكبر خلال الربع وذلك بعد أن تعافت من قرار أوپيك في نهاية العام 2014. فقد ارتفعت مبادلات مخاطر عدم السداد بحوالي 12 الى 20 نقطة أساس على أساس ربع سنوي في الدول الأقل قوة من ناحية الأوضاع المالية كالبحرين ودبي بالاضافة الى أبوظبي وقطر اللتين تتمتعان بأوضاع مالية أفضل.

في الوقت نفسه، شهدت السعودية ارتفاع علاوات تغطية المخاطر على عكس نظيراتها من دول مجلس التعاون الخليجي وذلك بواقع 73 نقطة أساس لتستقر عند 134 نقطة أساس بحلول نهاية الربع الثالث من العام 2015. وقد انخفضت احتياطات السعودية الأجنبية نتيجة تراجع أسعار النفط وبشكل أسرع من المتوقع وذلك لاستخدامها في تمويل مشاريع التنمية ووجودها العسكري في اليمن ما أدى الى اثارة بعض التساؤلات حول مدى فاعلية الدعم المالي الذي تمتلكه السعودية والذي تأثر بشكل أكبر مع تراجع أسعار النفط.

السندات التقليدية

ولفت التقرير الى انتعاش مخزون السندات التقليدية القائمة لدول مجلس التعاون الخليجي متأثرا بنشاط الاصدارات في الربع الثالث من العام 2015 بقيادة السعودية بينما شهد نشاط البنوك والشركات ركودا نسبيا. اذ ارتفع مخزون السندات التقليدية القائمة بواقع 9,6٪ على أساس سنوي بحلول نهاية الربع الثالث من العام 2015 بعد ما يقارب عامين من التباطؤ في وتيرة النمو. وقد اتجهت دول مجلس التعاون الخليجي الى أسواق الدين نتيجة تراجع أسعار النفط لتمويل العجز المالي. وقد تصدرت السعودية نشاط الاصدارات مقدمة أول سندات لها منذ العام 2007. فقد قررت السعودية مواجهة تراجع احتياطاتها من خلال الدخول في سوق أدوات الدين المحلي للحفاظ على خطط الانفاق. وقد أصدرت أدوات دين محلية حتى الآن بقيمة 20 مليار دولار كما تأمل اصدار المزيد بقيمة 36 مليار دولار في العام 2015. وقد عادت أيضا كل من البحرين وعمان الى التمويل بأدوات الدين. اذ أصدرت كل منهما سندات تنموية بقيمة 925 مليون دولار و780 مليون دينار على التوالي. بينما استمرت قطر في اصدار سنداتها الحكومية الاعتيادية في محاولة منها لتنمية سوق أدوات الدين المحلي.

الحفاظ على ثقة المستثمر بالخليج بات صعبا

قال تقرير «الوطني» ان الحفاظ على ثقة المستثمر أصبح أمرا أكثر صعوبة تماشيا مع التفات دول مجلس التعاون الخليجي الى أسواق الدين المحلية لغرض التمويل. وقد استطاعت دول مجلس التعاون الخليجي الحفاظ على قوة تصنيفاتها الائتمانية وذلك رغم التراجع الأخير، اذ لدى تلك الدول مساحة كبيرة لنمو الائتمان تماشيا مع انخفاض مستويات الدين حاليا وذلك بدعم من المحفظات السيادية والتوقعات الجيدة وأسعار الصرف المستقرة.

ضعف نشاط أدوات الدين في القطاع الخاص

اشار تقرير «الوطني» الى ان نشاط أدوات الدين في القطاع الخاص قد تشهد ضغطا نتيجة ارتفاع نشاط الاصدارات الحكومية. اذ ازداد نشاط المصارف لشراء السندات الحكومية مؤخرا ما أدى الى تقليل السيولة المتزايدة في ميزانياتها وارتفاع أسعار فائدة الانتربنك. فالسيولة المصرفية قد شهدت بدورها العديد من الضغوطات تماشيا مع تراجع الايرادات الحكومية المتأثرة بتراجع أسعار النفط. كما من الممكن أن تؤدي زيادة التطورات والمخاطر في المنطقة الى طلب المستثمرين عوائد أكبر. ونتيجة ذلك فقد تم استبعاد طلب على سندات من شركة اماراتية وبنك اماراتي.

تسارع نشاط الاصدارات خليجيا

توقع تقرير «الوطني» أن يتسارع نشاط الاصدارات في دول مجلس التعاون الخليجي تماشيا مع استمرار وجود الحاجة للتمويل وحفاظ المصدرين على التصنيفات الائتمانية. وستتجه حكومات دول مجلس التعاون الى أسواق الدين للحفاظ على مستويات الاحتياطات السيادية بينما ستستمر البنوك في اصدار أدوات دين لتلبي احتياجاتها وفق القوانين الرأسمالية لتمويل نمو الائتمان مستقبلا. وفي الوقت نفسه ستستمر الشركات في التوجه الى أسواق أدوات الدين لتنويع مصادر التمويل والنمو مستقبلا.

«موديز» تثبت تصنيف السعودية مع نظرة مستقبلية مستقرة

الرياض ـ واس: أعلنت وكالة موديز العالمية للتصنيف الائتماني أمس عن تثبيتها لتصنيف المملكة السيادي عند درجة ائتمانية عالية (AA3) مع إبقائها للنظرة المستقبلية المستقرة، كما أثنت على قوة النظام المصرفي في المملكة، ويأتي هذا الإعلان ليؤكد قوة الاقتصاد السعودي بالرغم من التطورات في أسواق النفط العالمية.

وأوضح وزير المالية إبراهيم العساف، أن نجاح المملكة في الحفاظ على تصنيفها الائتماني المرتفع بالرغم من الضغوط الاقتصادية التي صاحبت انخفاض أسعار النفط والقلق المرتبط بالأسواق العالمية يعكس الأسس المتينة لاقتصاد المملكة وقدرته على مواجهة التقلبات الدورية، ونجاح السياسات الاقتصادية التي تتبناها وتنفذها حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود.

من جهته، أكد محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي فهد المبارك، أن المملكة ماضية قدما في سياستها التي تعمل على تنويع مصادر الدخل والتي تجلت في الارتفاعات الكبيرة في مستويات الانفاق الحكومي على مشاريع البنى التحتية والتنموية مع الحفاظ على مستويات الدين العام التي لاتزال منخفضة، مقارنة بالمعدلات العالمية.

وأضاف أن تثبيت وكالة موديز لتصنيف المملكة السيادي عند هذه الدرجة العالية يؤكد نجاح سياسة المملكة الحصيفة، التي تشدد على تعزيز الاحتياطيات لتقوية الملاءة المالية للدولة.

«آسيا للاستثمار»: للمرة السادسة في أقل من عام

أثر إيجابي لتحرير الفائدة في الصين

قال تقرير شركة آسيا للاستثمار ان البنك المركزي الصيني خفض الاسبوع الماضي أسعار الفائدة على القروض والودائع للمرة السادسة في أقل من عام وسبق أيضا أن خفض نسبة متطلبات الاحتياطي بما مجموعه 250 نقطة أساس هذا العام، وقد طال تأثير التيسير النقدي النمو غير المنتظم من خلال الشركات المملوكة للدولة وقطاع الظل المصرفي، وقد يتمكن تحرير أسعار الفائدة من تقليل هذا التأثير على المدى الطويل من خلال زيادة استهلاك الأسر وتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما سيستغرق بعض الوقت قبل أن يترك تحرير أسعار الفائدة على الودائع أثرا كبيرا على الاقتصاد، في حين لاتزال الحكومة بحاجة إلى التشديد على قطاع الظل المصرفي وتقليص دور الشركات المملوكة للدولة. لكن عموما، فإن الصين تسير في الطريق الصحيح ليصبح اقتصادها قائما على الاستهلاك وقوانين السوق الحرة. واشار التقرير إلى ان هذه الخطوة مهمة نحو تحرير أسعار الفائدة عن طريق إزالة سقف سعر الفائدة عن الودائع التي تستحق خلال أقل من سنة واحدة، وكانت بالفعل قد كشفت الغطاء عن أسعار الفائدة على الودائع التي تستحق خلال سنة واحدة وما فوق في أغسطس الماضي، وبعد أشهر من التحرير التدريجي لسيطرتها على أسعار الفائدة، وضعت الحكومة الصينية اللمسات الأخيرة على خطة تحرير أسعار الفائدة الموعودة.

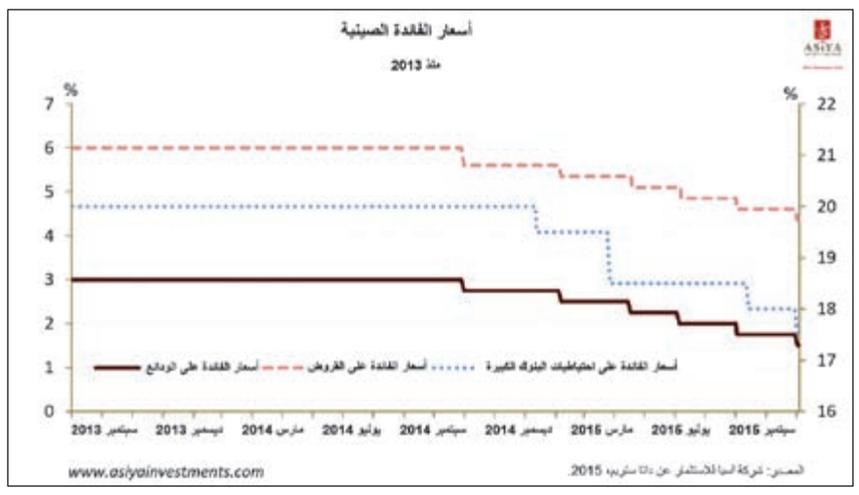

هذا ولن تتم ملاحظة النتائج على المدى القصير، لكن سيكون التأثير على المدى الطويل كبيرا.

البنوك التجارية

ويرى التقرير أنه عند تحرير أسعار الفائدة على الودائع بالكامل ستصبح البنوك التجارية والتعاونيات الريفية قادرة على تقديم أسعار الفائدة على ودائعها التي من شأنها أن تنافس العاملين في القطاع غير الرسمي (الظل المصرفي)، حيث لم يتم فرض قيود على الأسعار. وعلى المدى الطويل، قد تبدأ منتجات الظل المصرفي بفقد جاذبيتها من مثل منتجات إدارة الثروات سريعة النمو. ومع ذلك، يجب على الجهات المنظمة تكثيف كفاحها ضد الظل المصرفي من أجل تعزيز الطلب على الودائع المصرفية في ظل استمرار منتجات إدارة الثروات بتقديم عوائد تصل إلى 20٪، هذا وقد يساعد تحرير أسعار الفائدة على الودائع المصرفية في تقلص قطاع الظل المصرفي، مما يجعل القطاع المالي أكثر شفافية ومدارا بشكل أفضل من قبل السياسة النقدية.

القطاع المصرفي

وأضاف التقرير أنه سيكون للبنوك متوسطة الحجم دور أكبر في الاقتصاد حيث إنها تمول شركات الائتمان الصغيرة والمتوسطة. وفي السنوات الأخيرة، تمتعت الشركات الصينية المملوكة للدولة باعتبارها محركات الاستثمار في البلاد بمعاملة تفضيلية وتم توفير الائتمان الرخيص لها من البنوك الكبيرة. مما جعل البنوك الكبيرة تتجاهل العائد والمخاطرة في أنشطة الإقراض التي تقوم بها كما خلق وفرة في الاستثمارات غير الفعالة والإسراف في الموارد.

كيف نجحت الصين بالتوسع اقتصادياً في أفريقيا؟

محمود عيسى

تعتبر الصين أكبر شريك تجاري مع أفريقيا بعد أن تخطت أميركا وعددا من الدول الأوروبية

تناول تحليل لمعهد بروكينغز المساعدات الصينية الاجنبية وخصوصا للدول الافريقية والتعهدات الضخمة التي وعد الرئيس الصيني شي جين بينغ بتقديمها خلال زيارته الأخيرة للامم المتحدة في سبتمبر الماضي وتتضمن تقديم 2 مليار دولار لصندوق المساعدات الجديد للتعاون الجنوبي ـ الجنوبي، وإسقاط الديون عن الدول الاقل تطورا، وتقديم 100 مليون دولار في صورة مساعدات عسكرية للاتحاد الافريقي، فضلا عن صندوق للأمن والتنمية قوامه مليار دولار لمدة 10 سنوات لدعم الأمم المتحدة.

السلام والتنمية

وقال المعهد ان القارة السمراء ستجني فائدة كبرى على المدى المنظور من هذه المجموعات من المساعدات، حيث انها ظلت لفترة طويلة الشريك الذي يحظى بالأولوية في برنامج التعاون الصيني الجنوبي الجنوبي، ومن المتوقع ان يغطي إسقاط الديون بعض الدول الأفريقية الاقل تطورا، في حين ستدعم المساعدات العسكرية تطوير القوات العسكرية الجاهزة للعمليات في الاتحاد الافريقي وقوة التصدي للازمات الافريقية.

وقال المعهد في تعليقه على هذه المبادرة السخية انها أصابت الامم المتحدة بالدهشة، في حين كانت موضع ترحيب كبير لدى الدول النامية وتنمية المجتمع، غير ان هذه الإيجابية تعتبر متناقضة تماما مع الانتقادات الحادة داخل المجتمع الصيني حول التعهد بالمساعدات الجديدة، اذ يناقش المواطنون الصينيون والرأي العام ويتحدون مدى قانونية هذه المساعدات الاجنبية الضخمة وصلابة موقفها، بل ان صحيفة الشعب اليومية ذكرت ان «بعض الناس لديهم وجهات نظر مختلفة حيال قرار الصين اسقاط الديون الاجنبية»، أما السلبية غير المتوقعة فقد تكون لها على الأرجح تداعيات خطيرة بالنسبة لنشاطات الصين في مجال المساعدات الاجنبية والعمل في افريقيا.

النوايا الحقيقية

ويمضي المعهد الى القول ان مساعدات الصين للدول النامية ومنها افريقيا تتم من باب الغيرة من الاعضاء الآخرين في أروقة الأمم المتحدة لجهة كونها عضوا دائما في مجلس الأمن وقوة دولية، وقد درجت على تقديم المساعدات معتبرة اياها أدوات سياسية لتعزيز علاقات الصداقة وتسهيل تمرير الاجندة السياسية الصينية في المنتديات والمحافل لعالمية، وقد اكد الزعيم الصيني شي جينغ بينغ بنفسه ان الصين بحاجة للتركيز على المزايا السياسية والاستراتيجية بدلا من الحسابات الاقتصادية الفورية الضيقة.

وفي هذا السياق قارنت صحيفة الشعب بين شطب ديون بقيمة 3 مليارات دولار في افريقيا وبين عقود اتفاقيات الخدمات التي وقعت مؤخرا بقيمة 70,8 مليار دولار في القارة في 2014.

فقراء الصين

وقال المعهد ان منتقدي هذه التعهدات يتساءلون عما اذا كان ينبغي على الصين ان تقطع على نفسها التزامات بهذه الضخامة فيما لاتزال شريحة كبيرة من السكان يبلغ تعدادها 82 مليون نسمة تعاني من الفقر حسب احصاء 2014، وبالتالي فإن على الحكومة الصينية ان تلتفت الى رخاء مواطنيها كأولوية قبل إغداق المساعدات على الأجانب وشطب الديون عنهم.

مزايا المساعدات

ويقول المعهد ان ماكينة الدعاية الصينية أطلقت حملات شعواء للدفاع عن سياسة بكين المتعلقة بالمساعدات الخارجية ركزت خلالها على المنافع والمزايا التي تجنيها الصين من هذه المساعدات مثل تحسين صورتها في الاوساط الدولية، وتعزيز العلاقات مع الدول المتلقية للمساعدات، ناهيك عن خلق الفرص للصادرات الصينية.

385 مليار دولار التبادل التجاري في 2015

تعد الصين أكبر شريك تجاري مع أفريقيا بعد أن تخطت أميركا وفرنسا، وكان التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا قد قفز من 10,6 مليارات دولار عام 2000 إلى 150 مليار في 2010 وتخطى 165 مليار دولار في 2011، وفي 2013 تجاوز 200 مليار دولار. وحسب تقديرات ساقتها مجلة «فورتشن» الأميركية فقد يصل التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا إلى 385 مليار دولار خلال العام الحالي، كما تعد الصين المستورد الرئيسي للنفط الأفريقي، أضف إلى ذلك تدخل الصين في الصراعات السياسية في أفريقيا ومساهمتها في بعثات الأمم المتحدة.